▫ أكثر من تريليون ريال تكلفة ٤٩٧٧ مشروعاً استثمارياً حتى مارس الماضي

▫ دفعة وانطلاقة مباشرة مثلها صدور قانون الاستثمار بعد عام على تحقيق الوحدة

▫ صمامات أمان قانونية للمستثمر الأجنبي وخيارات وتسهيلات متنوعة

المواقف والوقائع الحية والتوجهات المستمرة على تذليل كافة الصعوبات أمام المستثمرين وتأكيداته المستمرة على ضرورة بذل الجهود والطاقات نحو ارساء دعائم الاستثمار وافتتاحه للعديد من المشاريع الاستثمارية وتدشينه للبدء للعمل في مختلف المجالات وفي كافة محافظات الجمهورية ودعواته المتكررة للمستثمرين للاستثمار في شتى قطاعات الاستثمار حتى باتت من مسالة النهوض بالعملية الاستثمارية هماً لا يفارقه في مهمة يتولى الاشراف والمتابعة المستمرة من قبله شخصياً ففي مهمة حملها معه صوب الخارج في زياراته المختلفة للعديد من الدول اسفر عنها توقيع العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بالاستثمار مع العديد من البلدان وطرح فيها المزايا الممنوحة في القانون اليمني والفرص الواعدة في مجالات الاستثمار والتقى فيها بالجاليات اليمنية من المغتربين استمع فيها إلى تطلعاتهم وحثهم على الاستثمار كما يظهر الاهتمام الرسمي بالعملية الاستثمارية والمشاريع الاستثمارية تلك الانجازات العملاقة والمشاريع الضخمة في مختلف المجالات والتي كان لها بالغ الأثر في احداث نهضة اقتصادية إلى جانب الاستمرار بحزم في تنفيذ سياسة الإصلاحات المالية والإدارية التي بدأت الحكومة تنفيذها منذ منتصف التسعينيات وازاء الجهود والتوجهات القائمة في سبيل تشجيع الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري والتي برزت في العديد من الاجراءات التنفيذية والخطوات العملية الرامية إلى الارتقاء بواقع الاستثمار مضت معها مثل هذه الجهود بخطوات حثيثة ومخلصة عبر خطط عملية ومستوعبة للمتطلبات الرئيسية لعملية الاستثمار.

البنى التحتية

ايجاد البنى التحتية لعملية الاستثمار له اهميته في الانطلاقة نحو الاستثمارات وكذا توفير كافة الخدمات الأخرى التي تمثل عاملاً مساعداً مهماً في تذليل ما قد يطرأ من صعوبات أمام العملية الاستثمارية وقد عملت الدولة على ذلك وعلى غيره من الأمور التي تحققت في سبيل تهيئة الاجواء أمام العملية الاستثمارية فعلى سبيل المثال فإن ما تحقق من بنى تحتية في القطاع السمكي شاهد حي لانجازات لا تتوقف حيث شهدت البنى التحتية في القطاع السمكي انجازات عملاقة كان لها بالغ الأثر الإيجابي منها بناء المعامل ومصانع الثلج ومراكز الاستلام وتجميع الاسماك وثلاجات خزن المنتجات السمكية واستكمال بناء المنشات الخدمية والإنتاجية في المناطق الساحلية حيث تم استكمال بناء ميناء الأصطياد بعدن بتكلفة ٢٥ مليون ريال وكذا مشروع تطوير مصنع تعليب الاسماك بالمكلا بتكلفة ٥٣ مليون ريال كما بلغت تكلفة مشروع التغذية السمكية خلال الفترة ٩٠-٩٤م ٣٠٠ مليون ريال تركزت في بناء محطات للمحروقات ومصنع للثلج وبناء ساحات لتجفيف الوزف وغيرها ،جهود كثيرة أخرى بذلت اثمرت في بنية تحتية أساسية للقطاع السمكي وذلك في أنشطة الأصطياد التقليدي والصناعي من خلال الرسوم وانزال الإنتاج والاستلام والتسويق والصيانة وخدمات قوارب الصيد مع الثلج والمياه وقطع الغيار والمواد الغذائية ولعل مشروع تطوير التعاونيات السمكية- في المنطقة الشرقية من سواحل اليمن «مشروع الأسماك الرابع» بما يمثله من أهمية -شاهداً حياً لعظمة ما تحقق وبلغت تكلفته حوالي ٦.٣ مليار ريال وقد اشتمل على عدد كبير من المشاريع الضخمة التي تخدم الصيادين والقطاع السمكي بشكل عام وغطى ست مناطق ساحلية حيث تركزت أعماله على تشييد وتجهيز التسهيلات السمكية الساحلية وقد بلغ حجم الانفاق الاستثماري لهذا القطاع نحو ٤.١ مليار ريال خلال الفترة ٩٧م-٢٠٠٢م وهذا في القطاع السمكي فقط.

هيئة الاستثمار

اضطلعت الهيئة العامة للاستثمار بالكثير من المهام وبذلت الهيئة جهوداً متعددة لما من شأنه الترويج للعملية الاستثمارية وتفعيل تلك الأنشطة وتوجيهها إلى عدد من الدول الشقيقة والصديقة واجرت الهيئة العديد من المباحثات مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة تمهيداً للتوقيع على الاتفاقيات المتعلقة بالمجالات الاستثمارية واسفرت تلك الجهود على توقيع عدد من هذه الاتفاقيات بشان تشجيع وحماية الاستثمار مع بعض من الدول الشقيقة والصديقة، وتعمل الهيئة على متابعة علاقات بلادنا الثنائية مع الكثير من الدول في مجال الاستثمار وخلقت الهيئة علاقات مع المنظمات والمؤسسات الاقليمية والدولية المعنية بشئون الاستثمار وشاركت ونظمت العديد من الندوات الترويجية في الداخل والخارج الهادفة للتعريف بالمزايا والفرص الاستثمارية والتسهيلات المقدمة للمستثمرين والأنشطة الاستثمارية ناهيك عن ما يقدم للمستثمرين من معلومات وخدمات وغيرها من المسائل التي تزودهم بها الهيئة.

القضاء لخدمة الاستثمار

وفي سياق الحرص على تعزيز دور القضاء التجاري وتحديثه لمواكبة التحولات الجارية وخدمة قضايا التنمية وتوفير الظروف الملائمة للاستثمار ومن أجل أن يأخذ القضاء التجاري مكانته الطبيعية في هذه المرحلة ليساهم في تثبيت الأوضاع الاقتصادية وخلق وإيجاد الفرص المواتية لتشجيع الاستثمار وتنمية الاقتصاد الوطني اصدر فخامة رئيس الجمهورية في أولى الخطوات المتعلقة في هذا الشأن القرار الجمهوري رقم (٣٧٨) لسنة ١٩٩٩م بشأن انشاء المحاكم والشعب التجارية في خمس محافظات ذات النشاط التجاري بعد أن تم إعادة النظر في المنظومة القانونية والتشريعية للقضاء التجاري ثم عقبها الحركة القضائية وتم رفد المحاكم التجارية بالكوادر من ذوي الكفاءات والخبرة والاكاديميين على وجه الخصوص دوائر المحاكم العليا للشعب التجارية والاستئنافية ثم رفد هيئة التفتيش القضائي بمفتشين من ذوي الخبرة واقامة العديد من الدورات التدريبية في جمهورية مصر ومعهد القضاء العالي وتم توفير المباني المناسبة لهذه المحاكم ورفدها بالامكانيات المادية وتزويدها بمكتبات قانونية حديثة تضم مختلف المراجع القانونية ودعم وتفعيل دور الإدارة العامة للمحاكم التجارية لما فيه تحديث الإدارة القضائية لتشكل هذه الاجراءات إطاراً عاماً لمضمون ما انتهجته القيادة القضائية لتفعيل دور القضاء التجاري والذي استطاع خلال فترة وجيزة ارساء علاقات طيبة مع الوسط التجاري والاستثمار جعلته محل ثقتهم.

فرص واعدة

ما هو متاح أمام الأنشطة الاستثمارية يضاعف من عوامل نجاحها ،يضاف إليه ما تمتلكه اليمن من مقومات وفرص واعدة للاستثمار في مختلف الجوانب الأمر الذي معه استوعبت اليمن العديد من الاستثمارات ولازالت تستوعب الكثير منها في كافة القطاعات الخدمية والإنتاجية وهي جوانب تدفع بالمستثمرين إلى تصويب انظارهم نحو اليمن للاستثمار أمام ما هو متوفر حيث تمتد الشواطئ اليمنية حوالي أكثر من ٢٥٠٠ كيلو متر وتمتاز بمقومات زراعية واعدة ازاء تعدد المناخ ما بين الحار والمتوسط والبارد في مسالة يمكن معها تنوع المشروعات الاستثمارية بحسب المناخات المتعددة اضافة إلى موقع اليمن المتميز وقربها من الخط البحري الذي يربط الدول الآسيوية بالدول الافريقية والاوروبية علاوة على ما تضيفه المنطقة الحرة بعدن وما تلعبه من دور هام في الانعاش الاقتصادي والتي تدار بافضل الكفاءات الإدارية ذات الخبرة الواسعة.

أرقام تتحدث

جذبت المزايا الاستثمارية العديد والمزيد من المشاريع الاستثمارية بصورة تدعو الى التفاؤل وشملت كافة القطاعات وأثرت بصورة ايجابية على الوضع الاقتصادي وخلقت الكثير من فرص العمل وما تجدر الاشارة اليه هو التنامي المستمر والاقبال المتزايد على الاستثمار حيث ارتفعت نسبة الاستثمار الأجنبي من ٥٪ عام ١٩٩٦م الى ٤١٪ عام ٢٠٠٣م وقد تنوعت في شتى المجالات وشملت كافة القطاعات.. وآخر الاحصائيات الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار خلال الربع الأول من العام الحالي حيث تشير الى أن اجمالي عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة بلغ ٨٧ مشروعاً بتكلفة استثمارية بلغت أكثر من (١٥,٣) مليار وبموجودات ثابتة بلغت (١١,٩) مليار ريال توفر أكثر من ٢٤٨٠ فرصة عمل.

وقد احتل القطاع الصناعي المركز الأول من حيث حجم عدد المشاريع الاستثمارية حيث وصل عددها الى «٥٣» مشروعاً بتكلفة استثمارية وصلت الى نحو «١١,٥» مليار ريال بموجودات ثابتة بلغت ٩,٣ مليار ريال توفر أكثر من ١٦٠٠ فرصة ثابتة بلغت ٩,٣ مليار ريال توفر أكثر من ١٦٠٠ فرصة عمل بلغت الى أن اجمالي عدد المشاريع المسجلة في الهيئة وفروعها في المحافظات منذ انشاء الهيئة وحتى مارس الماضي «٤٩٧٧» مشروعاً بتكلفة استثمارية (٩٢٨.٧) مليار ريال وبموجودات ثابتة وصلت إلى نحو ٥٠٨.٥ مليار وفرت ١٥٣٢٧١ فرصة عمل.

بل أنه خلال شهر يناير مطلع العام الحالي سجل ٣٢ مشروعاً بتكلفة استثمارية بلغت ٤.٦ مليار ريال وبموجودات ثابتة بلغت ٣.٦ مليار ريال توفر ٧٥١ فرصة عمل وخلال شهر مارس الفائت بلغ عدد المشاريع المسجلة في الهيئة العامة للاستثمار ٤٤ مشروعاً بتكلفة استثمارية ٩.٧ مليار ريال بموجودات ثابتة بلغت ٧.٥ مليار ريال وفرت ١٥٣٢ فرصة عمل.. وخلال فترة قصيرة ارتفع عدد المنشات الصناعية من ٣٠٨ منشات عام ١٩٩٣م إلى ١٥٤١ منشاة عام ٢٠٠٢م باستثناء المنشات الصناعية النفطية وبلغت تكلفتها الاجمالية أكثر من ٢٧٩.٥ مليار ريال كما بلغ عدد المشاريع والمنشات الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بما فيها الصناعات النفطية حوالي ٣٤١٨١ منشاة منها ٣٢٤٨٠ منشاة صغيرة و١٣٢٣ منشاة متوسطة و٣٧٨ منشاة صناعية كبيرة وارتفعت قيمة الإنتاج الصناعي من ٣٠٠ مليار ريال في العام ١٩٩٧م إلى ٤٢٣ مليار ريال في العام ٢٠٠٠م وارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي بمختلف انواعها بما فيها استخراج النفط فقد ارتفعت من ٢٩٩.٨ مليار ريال في العام ١٩٩٩م إلى ان وصلت في عام ٢٠٠٠م ٥٦٩ مليار ريال.

صندوق

وازاء ما تمثله الصناعات الصغيرة من أهمية في الدفع بعجلة التنمية ومن اجل المحافظة على الصناعات التقليدية والحرفية وتطويرها فقد أنشأت الحكومة صندوقاً خاصاً يهتم بتقديم العون والمساعدة من خلال القروض الميسرة لاصحاب المهن والصناعات والمشاريع الصغيرة وتشير الاحصائيات إلى أن عدد المشاريع الصغيرة التي قام بتمويلها الصندوق خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٢م بلغ ٧٤٢ مشروعاً بتكلفة اجمالية ١.١ مليار ريال اما في المجال السمكي فقد بلغ اجمالي التوظيفات الاستثمارية المنفذة فعلياً ما قيمته في العام الأول من الوحدة ٢٦٨.٨ مليون دولار بالاضافة إلى ٧٤.٧ مليون ريال تركزت في مجال الانشاء والتاسيس وبلغت التكلفة في مشروع التغذية السمكي خلال الفترة ٩٠م-١٩٩٤م إلى ٣٠.٢ مليون ريال تركزت في بناء محطات ومصانع وكل ما بذل في هذا القطاع أسهم في توفير فرص عمل لنحو ٨٠ الف عامل منهم ٤٩ الف صياد ونحو ٣١ الف عامل في القطاعات الاخرى كالنقل والتبريد وغيرها يعيلون ما يقارب ٥٠٠ الف نسمة.

العيد الوطني الرابع عشر للجمهورية اليمنية

SANAA 2004

22 مايو

2004 1990

▫ بقيام الجمهورية اليمنية انتصر الشعب على التشطير وأوزاره ومساوئه وبدأ مسيرته الجبارة لبناء اليمن الجديد.

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

الثورة 15

Wed 19 May 2004 .. 30/3/1425 -
No ، (14434)

ملف